

الى السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال اني

الإجراءات المستعجلة للحد من تدهور القدرة الشرائية للمغاربة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

أظهرت نتائج البحث الدائم حول الظرفية لدى الأسر، المنجز من طرف المندوبية السامية للتخطيط، خلال الفصل الأول من سنة 2026، معطيات مقلقة تعكس استمرار هشاشة الوضعية المعيشية لعدد مهم من الأسر المغربية، حيث صرح 41,5% من الأسر بتدهور وضعيتها المالية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة الجارية، في حين لم تتجاوز نسبة الأسر التي تمكنت من ادخار جزء من مداخيلها خلال الاثني عشر شهرا الماضية 2,5% فقط، مقابل لجوء 37,5% من الأسر إلى الاقتراض من أجل تغطية نفقاتها الأساسية.

ورغم تسجيل مؤشر ثقة الأسر تحسنا نسبيا مقارنة مع الفصل السابق ومع نفس الفترة من سنة 2025، فإن هذه الأرقام تعكس استمرار الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، وتطرح تساؤلات جدية حول مدى انعكاس مؤشرات النمو على الواقع المعيشي اليومي للأسر المغربية. وفي ظل ارتفاع تكاليف المعيشة واستمرار التحديات المرتبطة بالتضخم، يبرز الرهان الأساسي المرتبط بضمان التوازن بين المؤشرات الماكرو-اقتصادية وتحسين الدخل الحقيقي للأسر وتعزيز قدرتها على الادخار والاستقرار المالي.

لذا، نسائلكم عن الإجراءات والتدابير التي تعتمزم الحكومة اتخاذها لتحسين القدرة الشرائية للأسر والحد من لجوئها المتزايد إلى الاقتراض لتغطية النفقات الأساسية.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

قلوب فيطح